

**منح مالية من «الريجي» إلى قرى في الشمال والجنوب والبقاع**

## خليل : ملتزمون تأمين مستحقات البلديات من الخلوي تباعا كل ثلاثة أشهر



خليل وسقاوي خلال الاجتماع إلى ممثلي البلديات

رعى وزير المال على حسن خليل حفل «تسليم إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) منحاً مالية إلى عدد من بلديات قرى زراعة التبغ في الشمال والجنوب والبقاع، بهدف تنفيذ مشاريع تنموية فيها»، معتبراً أن «التحدي الكبير المتمثل في الموضوع المالي يتطلب تكاتف كل القوى بعضها مع بعض»، مشدداً على أن «كل الإجراءات ستكون ضعيفة ما لم يتم تفعيل الحياة السياسية عبر استكمال عجلة عمل المؤسسات» الدستورية، داعياً إلى «التصية التي شكلت دورى اعتباراً من الشهر المقبل بعد توقيف بسبب الانتخابات البلدية».

وجدد خليل الإشادة بـ«الأداء المتميز والناجح لإدارة الريجي في مقراتها، ليس فقط في ما يتعلق بالتبغ وإنتاجه وزراعته، إنما بالموامة الدائمة مع مشاريع التنمية التي شكلت أساساً في نهج هذه الإدارة وعملها في الستين السابقة».

وإذ وصف خطوة «الريجي بأنها عمل رثويو ومهم»، لاحظ أن «البلد كله في مؤسساته الدستورية ومؤسساته السياسية معطل وصولاً إلى ما يشبه الشلل العام، وفي الوقت نفسه ثمة فرصة للعمل بين إدارة الريجي وبين مجموعة من البلديات على امتداد البلد».

وأشار إلى أن «هذه الخطوة استكمال لبرنامج التنمية المستدامة الذي أطلق من إدارة الريجي قبل أشهر»، مؤكداً أن «هذا المشروع لن يتوقف عند دعم بلديات في مشاريع إنشائية تقوم بها بل سيستكمل إلى ما يشبه التربوية على التنمية وإلى القيام بمشاريع مختلفة تعزز هذا التوجه لدى المجتمعات المحلية وإدراتها المتمثلة بالبلديات».

وتابع: «نحن اليوم نؤكد على دعم انطلاقه البلديات الجديدة في مشاريع عملها وتخصيص هذه المنح يعزز حيوية دور البلديات المطلوب على أكثر من مستوى، وهذا الأمر سيستمر في السنوات المقبلة ويجب أن يتطور ليشمل مشاريع أكثر أهمية بالنسبة لهذه البلدات وهذه القرى».

ورأى أن «التجربة التي خاضها البلد بإجراء الانتخابات البلدية يجب أن تستكمل سياسياً بالقيام بكل ما هو مطلوب على صعيد التحضير لإجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها، وفق قانون انتخاب جديد يعكس تمثيل الناس بشكل صادق وحقيقي، ومشروع يقوم من وجهة نظرنا على اعتماد النسبية بما يؤمن هذه المشاركة الحقيقية والفعيلة».

وشدد على أن «الصورة السياسية في البلد لا تكتمل، ولا تكتمل الإدارة التي ستواكب البلديات وتتابعها ليس فقط بمشاريع ومنعقدة بالرجعي بل بالمشاريع المرتبطة بالدولة ومؤسساتها ووزاراتها إلا إذا كان ثمة انتظام لعمل المؤسسات وللحياة العامة والسياسية.. ولا يمكن أن يكون هناك انتظام لحياتنا السياسية بغياب رئيس للجمهورية وغياب القدرة على عمل مجلس النواب بشكل طبيعي ودائم ومستمر وصولاً إلى تفعيل عمل الحكومات واعطائها

## زعيتر: نسعى إلى تنظيم عمل تاكسي المطار حفاظا على السلامة العامة



زعيتر مستقبلاً طوني فرنجييه

تقوم بها الوزارة في قرى بعشميه الأشغال على «حسن سير العمل» - عين موفق - راس الحرف - قبيع وورشه العمل في ملف السلامة العامة على الطريق الذي يربط ما بين المتن الأعلى والمنتن الشمالي

تقوم بها الوزارة في قرى بعشميه الأشغال على «حسن سير العمل» - عين موفق - راس الحرف - قبيع وورشه العمل في ملف السلامة العامة على الطريق الذي يربط ما بين المتن الأعلى والمنتن الشمالي في مناطقهم .

## لقاء في غرفة طرابلس والشمال حول الأسبوع اللبناني في مسقط

أقامت غرفة طرابلس ولبنان الشمالي لقاء عن سبل المشاركة في فعالية «اسبوع لبنان في مسقط سلطنة عمان» الذي سيقام في مركز المعارض والمؤتمرات الدولية في سلطنة عمان بين 23 و26 تشرين الأول المقبل.

وتحدث رئيس الغرفة توفيق دبوسي لافتاً «إلى أهمية العمل لفتح أسواق جديدة أمام صادراتنا الوطنية»، ونوه بهذه المبادرة التي تصب في سياق إهتمامات اتحاد

## البناء

## أبي رميا: لماذا تتأخر الحكومة عن تنفيذ قرار إنشاء سد جنة؟

وجه النائب سيمون أبي رميا سؤالاً إلى الحكومة بواسطة رئيس مجلس النواب، ذلك عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي، في مؤتمر صحفي عقده قبل ظهر أمس «عن سبب تأخر وتمنع بعض وزرائها (البيئة، الداخلية والبلديات، والزراعة) عن تنفيذ قرارها بإنشاء سد وبحيرة جنة، ما يرتب على رئيس الحكومة والوزراء المعنيين مسؤولية قانونية ومالية وإدارية بسبب التأخير في تنفيذ المشروع وحرمان المواطن اللبناني من المنافع والخدمات الاقتصادية والبيئية المذكورة وتكيد اللبنانيين الغرامات والتعويضات الواجب دفعها للجهة المنفذة».

وقال: «كما نسأل تحديداً معالي وزير الداخلية والبلديات، كونه رئيس سلطة الوصاية على محافظ جبل لبنان، عن سبب رفض المحافظ تنفيذ قراره القاضي بمنح ترخيص لاعمال تقجير صخور لزوم مشروع إنشاء سد وبحيرة جنة».

وختم: «مع انتظار جوابكم لبيني على الشيء مقضاه».

## «البيئة» تبحث ترحيل نفايات التلوث النفطي ومحولات كهربائية خارج الخدمة

انعدق في وزارة البيئة قبل ظهر أمس، الاجتماع الأول لمشروع التخلص من النفايات الناتجة عن أعمال إزالة التلوث النفطي جراء حرب تموز 2006، والتي كان قد جرى تخزينها في مصفاتي النقط في الزهراي والبدواي ومعمل الجبة الحراري.

وحضر الاجتماع، إلى جانب فريق عمل وزارة البيئة، ممثلو الاتحاد الأوروبي الممول لهذا المشروع، والشركة التي فازت في المناقصة التي أطلعها الاتحاد الأوروبي، حيث استعرض المشاركون مسودة منهجية العمل والجدول الزمني، تمهيدا للاجتماعات التاليه ستليها مع الإدارات المعنية الأخرى، لا سيما وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان،

حيث من المرتقب انجاز المطلوب قبل نهاية هذا العام.

وشكل هذا الاجتماع مناسبة لوزير البيئة محمد المشنوق لتجديد الشكر للاتحاد الأوروبي للدعم الذي يقدمه للبنان في هذا المجال وفي جميع القطاعات البيئية الأخرى، علما أن هذا المشروع يندرج ضمن هبة بقيمة 19 مليون يورو من 4 أجزاء لتوفير الحماية والتنمية المستدامة للموارد البحرية في لبنان، ويشكل هذا النشاط جزءاً من الأجزاء الأربعة.

وذكر وزير البيئة «بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة العشر حول «البعثة النفطية على الشواطئ اللبنانية»، آخرها القرار 194/70 تاريخ 22/12/ 2015 الذي عاد وكرر، وللمرة العاشرة، الطلب إلى اسرايل أن تتحمل المسؤولية عن دفع تعويض فوري وكاف إلى الحكومة اللبنانية عن الضرر الذي تكبده لبنان إزاء هذه الكارثة والذي حددت قيمته بـ 856.4 مليون دولار أميركي في العام 2014 كما جاء في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 69/212 و70/194».

وكانت وزارة البيئة قد استضافت الاجتماع التحضيري الثاني لعملية التخلص من المحولات الكهربائية (عدد 12) والمكثفات (عدد 609) الخارجة عن الخدمة والتي تحتوي على ملوثات عضوية من نوع البيفينيل المتعدد الكلور (حوالي 60 طن)، وذلك ضمن إطار مشروع

«إدارة الملوثات العضوية الثابتة من نوع البيفينيل المتعدد الكلور في قطاع الكهرباء» الذي تنفذه وزارة البيئة عن طريق هبة من مرفق البيئة العالمي من خلال البنك الدولي، ضمن إطار اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

## 100 مليون يورو من ألمانيا لدعم برنامج الأغذية العالمي في لبنان

رحب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بمساهمة من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية تبلغ 100 مليون يورو (113 مليون دولار أميركي) لدعم المشاريع الموجهه لاسر اللبنانية المحتاجة واللاجئين السوريين في لبنان.

وقال المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في لبنان دومينيك هاينريش: «هذه المساهمة السخية التي تأتي في الوقت المناسب تعيد التأكيد على مبادئ ألمانيا الإنسانية وعلى تقائنها من أجل المساعدة في تخفيف معاناة الأشخاص المتضررين من النزاعات والفقر في لبنان»، مشيراً إلى ان هذه المساهمة من ألمانيا سوف تساعد برنامج الأغذية العالمي على مواصلة تقديم المساعدات الغذائية لأكثر من 700 ألف لاجيء سوري من الأكثر احتياجاً، إضافة إلى 50 ألف لبناني».

وأوضح «أن برنامج الأغذية العالمي يدعم اللاجئين السوريين في لبنان من خلال مشروع بطاقة المواد الغذائية الإلكترونية الذي يتيح للأسر شراء طعامهم من 450 متجرًا محلياً في أنحاء لبنان. وقد ضخ البرنامج حتى الآن 650 مليون دولار في الاقتصاد اللبناني من خلال البطاقات الغذائية مساهما في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل محلية».

وعلن «أن البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً يستخدم بطاقات إلكترونية مماثلة لتقديم المساعدات الغذائية إلى الأسر اللبنانية. هذه المساهمة سيتم تمويلها من قبل برنامج الأغذية العالمي من تموز وحتى نهاية العام».

وقال هاينريش: «إعطاء كل شخص محتاج استحقاقاً شهرياً يبلغ 27 دولاراً أميركياً لتلبية احتياجاتهم الغذائية بحميم من الجوع ويوفر لهم فرصة الاختيار والحكم في تلبية الاحتياجات الغذائية الأكثر إلحاحاً». وأشار إلى أنه «منذ بداية الأزمة السورية، كانت ألمانيا من بين أكبر الجهات المانحة لبرنامج الأغذية العالمي، مقدمة الدعم لمشاريع المساعدات الغذائية الطارئة للنازحين داخل سورية وكذلك اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر بما مجموعه 802 مليون يورو (917.7مليون دولار)».

## إيلي زخور رئيساً للفرقة الدولية للملاحة

انعددت ظهر أمس الجمعية العمومية للفرقة الدولية للملاحة في بيروت، برئاسة إيلي زخور وأعضاء الهيئة الإدارية، المستشار القانوني ألكسندر نجار ومفوض المراقبة وليد العمري، بمشاركة 34 عضوا من الهيئة العامة يمثلون وكالاتهم وشركاتهم البحرية، من أصل 41 عضواً منتسبا إلى الفرقة.

افتتح زخور الجمعية بكلمة مختصرة، نوه فيها بالجو الوفاقي في الفرقة، الذي أعطى دفعا كبيرا للهيئة الإدارية لتحقيق الإنجازات التي تلاها الأمين العام للفرقة محمد عبيتاني في التقرير الإداري للهيئة عن الفترة الممتدة من 2015/6/16 حتى اليوم. ففطرق إلى أبرز الإنجازات التي حققتها الفرقة، وهي «تجاوب وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم بموضوع انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، الذي أكد خلال المفاوضات التي أجراها مع مسؤولين في المنظمة الذين زاروا لبنان في الفترة الأخيرة، أن العمل سيظل ساريا بالقرار الذي لا يسمح لغير اللبناني حق امتلاك أكثر من 50 بالمئة من الحصص أو الإسهم في المؤسسات والشركات اللبنانية العاملة في قطاع الخدمات البحرية وفي مقدمها الوكالات البحرية».

ثم تلا مفوض المراقبة وليد العمري التقرير المالي لعام 2015. وبعد إبراء ذمة الهيئة تمّ انتخاب هيئة جديدة على الشكل التالي: «إيلي زخور شركة الملاحة المتحدة للشرق الأوسط «بيوتسيب»، رئيساً، سمير مفوض شركة «سي لاين ش.م.م.»، نائباً للرئيس، عبد الحميد الفيل شركة «الفيل شيبينغ» نائباً للرئيس، محمد عبيتاني شركة «نقليات الجزائري ش.م.ل.»، أميناً عاماً، أندريه أبو أحمد شركة «فرانس أوفيس ج. أبو سعد ش.م.ل.»، أميناً للصندوق، والأعضاء: أنطوان الشمالي شركة «توريسم أند شيبينغ ش.م.م.»، محمد فخر الدين شركة «ميديترايان شيبينغ كومباني ش.م.م.» (لبنان)، كمال شرفان شركة «أورابيا إنتركونت ليندث»، رائد بقعوني «الشركة الوطنية للخدمات الملاحية ش.م.م.».

## مَثَل رئيس الحكومة في اجتماع البنك الإسلامي في إندونيسيا شرف الدين : للمصالح الاقتصادية دور محوري في تأسيس شراكة تكاملية بين الشعوب

والطموح بتطويرها، وخصوصاً في ظل تحديات الأزمات التي تعيشها المنطقة العربية. الإسلامية وأخطار المرحلة الانتقالية التي يمر فيها العالم.»

أضاف: «لبنان يقع في قلب هذا الواقع المازوم من حيث تأثره المباشر بالحرب في سورية»، عارضاً «تداعيات تدفق النازحين السوريين في تردّي الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية». وأكد «ضرورة إطلاق الأطر التنموية التكاملية التوافقية التراكمية، كالعك الإسلامى للتنمية، وتفعيلها لمواجهة هذه التحديات المشيعة بالأخطار.»

وأثنى على «المبادرات والإنجازات التي تحقّقها وتطلقها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أن يكون بنكاً إنمائياً عالمي الطراز، إسلامي المبادئ، وساعياً إلى التغيير نحو الأفضل.»

### «الأشغال» تتابع موضوع تلوث الليطاني

## قباني: لإقرار المبالغ المُخصّصة لمشاريع محطات التكرير

تأبعت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه خلال جلسة عقدها قبل ظهر أمس برئاسة رئيسها النائب محمد قباني، موضوع تلوث مياه نهر الليطاني، في حضور أعضاء اللجنة ومدنويين عن الوزارات والإدارات المعنية. ولفت قباني إلى أن «الجلسة كانت متنوعة، وتناول القسم الأول منها التقرير المقدم من اللجنة الفرعية لدراسة نوعية المياه سواء بالمؤسسات الأربع أو مياه الشرب المعبأة. بالنسبة إلى المؤسسات الأربع، نستلم نحن فقط من بيروت وجبل لبنان والمؤسسات الثلاثة الأخرى ترسل دراساتها إلى الوزارة، وبالتالي طلبنا منها أن ترسل لنا إذا أمكن ملخصاً تنفيذياً شهرياً يؤكد انتظام عملها.»



قباني مترسّساً جلسة لجنة الأشغال

وأوضح أنّ «مصادر تلوث نهر الليطاني هي أولاً الصرف الصحي الذي ازداد مع ارتفاع عدد النازحين السوريين في البقاع، لا سيما الغربي، حيث تجاوز عددهم عدد السكان اللبنانيين.»

وقال قباني: «أما المصدر الثاني للتلوث فهو الأخطر، أي التلوث الصناعي الذي إذا لم يتم الإسراع بمعالجته على عاتق المصانع. والتلوث الثالث هو من الأدوية الكيماوية التي يلجأ المزارعون إلى وضع كميات كبيرة منها فتأخذ الأشجار حاجتها منها ويذهب الباقي عندما تنطر إلى نهر الليطاني. والتلوث الرابع مصدره النفايات الصلبة، وقد رصد مبلغ 5 ملايين دولار لمعالجة هذه المشكلة.»

وأشار إلى أنّ اللجنة طلبت من الحكومة «مبلغ 20 مليون دولار لتتقية التلوث المنطقة بين الأوتستراد العربي ونهر الليطاني، والأبرز في الخطة الأخيرة لتتقية الليطاني هو مشروع الأم الذي بدأ باقتراح من نواب البقاع وتضخم لتبلغ قيمته 1100 مليار ليرة. وهذا المشروع ضروري وسيبلغ على مدى 7 سنوات، لكن يجب أن يُقرّ كله بمبلغ 1100 مليار ليرة وهو أمام الهيئة العامة اليوم ويجب أن يكون في طليعة تشريع الضرورة بأقرب وقت ممكن.»

وقال: «وردتنا معلومات من مصلحة الليطاني حول ما أثير مؤخراً عن بحيرة القرون والأسماك الميتة، وقد أكدت مؤسسة الليطاني بعض إجراء الفحوصات اللازمة خلوها من مادة الزرنيخ، وبالتالي فإنّ نفوق الأسماك سببه الديناميت الذي استعمله الصيادون لبلاب قيعدا أخذوا السمك الكبير طاف الصغار في الضفة. إذا، هناك مادة الأمونيا والديناميت لكن ليس هناك زرنيخ في البحيرة وحتى الآن لم تتجاوز الخط الأحمر. كل ذلك يفرض البدء فوراً بإقرار مشروع الـ 1100 مليار ليرة، وأصلا هناك 26 مليار يورو أقرت لمحطات التكرير وهي الآن متوفرة للتنفيذ، وهناك 55 مليون دولار أقرها البنك الدولي مؤخراً احتجاج إلى إقرار في المجلس النيابي ويجب إقرارها في أول جلسة تشريعية.»

وختم: «هناك نقاش حول طلب 30 مليون دولار إضافية لمعالجة محطات التكرير. ويقول إنه رغم خلو النهر وضافه من التلوث بالزرنيخ يجب حظر الإصابة بمرض السرطان نتيجة الأنواع المختلفة من التلوث.»

## شقيير يلتقي جمعية تجار عاليه

لخدمة القطاعات الاقتصادية في المنطقة.

ولفت إلى أنّ «الوضع التجاري في عاليه هذه السنة أفضل منه في السنوات الماضية، لكنه يبقى أقل بكثير عن العام 2010، الذي يشكل معياراً أساسياً لطبيعة الحركة التجارية والاقتصادية في المنطقة»، مشيراً إلى أنّ «لبنان، ومن ضمنه منطقة عاليه، يخسر الكثير من الفرص التي لا يمكن تعويضها.»

وبعدما عرض شهيبد بعض المشاريع التي تقوم بها الجمعية خدمة للتجار في عاليه، وجه دعوة إلى شقيير لحضور العشاء السنوي الذي تقيمه الجمعية في 17 آب المقبل.

تأبعت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه خلال جلسة عقدها قبل ظهر أمس برئاسة رئيسها النائب محمد قباني، موضوع تلوث مياه نهر الليطاني، في حضور أعضاء اللجنة ومدنويين عن الوزارات والإدارات المعنية. ولفت قباني إلى أن «الجلسة كانت متنوعة، وتناول القسم الأول منها التقرير المقدم من اللجنة الفرعية لدراسة نوعية المياه سواء بالمؤسسات الأربع أو مياه الشرب المعبأة. بالنسبة إلى المؤسسات الأربع، نستلم نحن فقط من بيروت وجبل لبنان والمؤسسات الثلاثة الأخرى ترسل دراساتها إلى الوزارة، وبالتالي طلبنا منها أن ترسل لنا إذا أمكن ملخصاً تنفيذياً شهرياً يؤكد انتظام عملها.»

وأوضح أنّ «برنامج الأغذية العالمي يدعم اللاجئين السوريين في لبنان من خلال مشروع بطاقة المواد الغذائية الإلكترونية الذي يتيح للأسر شراء طعامهم من 450 متجرًا محلياً في أنحاء لبنان. وقد ضخ البرنامج حتى الآن 650 مليون دولار في الاقتصاد اللبناني من خلال البطاقات الغذائية مساهما في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل محلية».

وعلن «أن البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً يستخدم بطاقات إلكترونية مماثلة لتقديم المساعدات الغذائية إلى الأسر اللبنانية. هذه المساهمة سيتم تمويلها من قبل برنامج الأغذية العالمي من تموز وحتى نهاية العام».

وقال هاينريش: «إعطاء كل شخص محتاج استحقاقاً شهرياً يبلغ 27 دولاراً أميركياً لتلبية احتياجاتهم الغذائية بحميم من الجوع ويوفر لهم فرصة الاختيار والحكم في تلبية الاحتياجات الغذائية الأكثر إلحاحاً». وأشار إلى أنه «منذ بداية الأزمة السورية، كانت ألمانيا من بين أكبر الجهات المانحة لبرنامج الأغذية العالمي، مقدمة الدعم لمشاريع المساعدات الغذائية الطارئة للنازحين داخل سورية وكذلك اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر بما مجموعه 802 مليون يورو (917.7مليون دولار)».

## استقبل رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير أمس في مقر الغرفة، وفداً من جمعية تجار عاليه برئاسة سمير شهيبد، وتم البحث في أوضاع القطاع التجاري في المنطقة وسبل تقوية صمود التجار والمؤسسات في المنطقة.

بدأية، رحب شقيير بالفدء، وأكد أنّ «غرفة بيروت وجبل لبنان التي سبقت تشكل بيت الاقتصاد اللبنانييات على الدوام إلى جانب التجار ومختلف المؤسسات لتعريف هذه المرحلة بأقل خسائر ممكنة، وكذلك لمساعدتهم على تطوير أعمالهم.» وعرض الأعمال التي تقوم بها الغرفة لتسهيل معاملات منتسبيها، «سواء من خلال إجراءات داخلية